اقتصاد

مطالب بعدم رفع الأسعار الاسترشادية للخيوط القطنية

| صالح حميدي

بحثت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية واقع القطاع النسيجي في اجتماع هو الثاني من نوعه الأسبوع الماضي عبر لجنة برئاسة معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية ومشاركة مندوبين من الجمارك واتحاد غرف التجارة والصناعة وممثلين عن الصناعات النسيجية وذلك بناء على كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ٩٦١ /٢.

ممثل اتحاد غرف التجارة السورية منار الجلاد وضمن هذا الإطار رأى في تصريح لـ«الوطن» أن الاجتماع تركز على موضوعين، تضمن الموضوع الأول الخيوط القطنية تحديداً حيث تقدمت المؤسسة العامة للصناعات النسيجية باقتراح رفع الأسعار الاسترشادية على مستوردات خيوط القطن إلا أن اللجنة طلبت، بدلاً من اللجوء إلى رفع الأسعار الاسترشادية، تطبيق القرار رقم ١٩٢ الموجود بالأساس وهو ينص على تنظيم عملية استيراد الخيوط القطنية غير المتوافرة أو المنتجة في مؤسسة الصناعات النسيجية وهو يسري كذلك على الخيوط الممزوجة وأن هذا القرار يعطي الصلاحية والحق للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية بإعطاء الموافقة للصناعيين لاستيراد هذه الخيوط.

الجلاد بيّن أن هذا القرار وفي حال وضع موضع التطبيق الفعلي يلبي متطلبات المؤسسة ويحقق مصالحها ويحمي إنتاجها دون اللجوء إلى دراسة الأسعار الاسترشادية أو المطالبة برفعها على اعتبار أن أمر استيراد هذه الخيوط محصور، بحسب القرار، بموافقة المؤسسة فيما يخص النمر غير الموجودة أو المنتجة في المؤسسة مع عدم المساس بسعرها الاسترشادي لأن تحريك أسعارها الاسترشادية يتسبب بالضرر لمصالح الكثير من المعامل والورش ضمن هذا المجال.

وأوضح الجلاد أنه مادامت هذه الخيوط متوافرة لدى المؤسسة فهي لن تعطي الموافقة على استيرادها حكماً.

وتناول الموضوع الثاني بحسب الجلاد مسألة اعتراض معامل الصناعات النسيجية في محافظة حلب على الأقمشة المستوردة التي يمكن استخدامها في إنتاج الحرامات حيث اتفق المجتمعون على إحداث بند جمركي جزئي خاص للأقمشة التي تصلح لإنتاج الحرامات مضيفاً: إنه وبعد إصدار هذا البند الجمركي من الإدارة العامة للجمارك ستتم دراسة السعر الاسترشادي لهذا النوع من الأقمشة حتى لا يتعارض مع الإنتاج المحلي لصناعة الحرامات.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كانت بحثت في اجتماعها الأول موضوع رفع الأسعار الاسترشادية لخيوط الأكرليك وحصر استيرادها بالصناعيين بعد أن كانت هذه الحصرية قد ألغيت سابقاً مع عدم قدرة المؤسسة العامة النسيجية على تصريف مخازينها وانخفاض استجرار القطاع الخاص من هذه المواد خلال الأشهر السابقة وأن اعتماد الأسعار الاسترشادية لو طبق سيرفع من كلف البضائع المتجهة إلى التصدير وهو سيكون إجراء غير مجد من وجهة نظر اقتصادية.

وأنه كان من الأجدى بدلاً من التركيز على الأسعار الاسترشادية معالجة أزمة الوقود وارتفاع أسعار حوامل الطاقة المؤثرة في تخفيض الطاقة الإنتاجية والتشغيلية للكثير من المعامل وساهمت في إيقاف دوران عجلة الإنتاج في القطاع الصناعي.

تعليمات الحكومة لوزاراتها حول موازنة ٢٠١٨

| هناء غانم

وضعت الحكومة أهم الخطوات لإعداد الخطة السنوية الجارية والاستثمارية وفق نماذج أساسية تعتبر خططا جزئية للمتغيرات والمؤشرات التي تتضمنها ضمن بلاغها بالتعليمات الواجب اتباعها في موازنة ٢٠١٨.

وأكدت الحكومة في كتابها الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه والمعمم على الوزارات والجهات العامة ضرورة الحرص وتوخي الدقة التامة في طلب الاعتمادات للنفقات التي تبنى عليها أرقام مشاريع الموازنات التقديرية، وعدم طلب رصد اعتمادات للنفقات التي ليس لها مؤيد قانوني أو نظامي، مع تأكيد ضرورة موافاة الحكومة بها قبل ٢٠١٧/٧/٦، على أن تتضمن جدولاً تفصيلياً بعدد العاملين القائمين على رأس العمل فعلياً موزعاً على الفئات الخمس المنصوص عنها في القانون الأساسي للعاملين في الدولة، وبيان متوسط الراتب لكل فئة والأجور الشهرية المقطوعة والسنوية معكوساً عليها ترفيعات الرواتب والأجور بحدها الأقصى ٩٪.

علماً بأنه سيتم رصد الاعتمادات وفق أعداد العاملين القائمين على رأس العمل فعلاً، على ألا يضاف أي اعتماد للتعيين إلا بموجب مسابقة أو اختبار إضافة إلى وضع جدول خاص بالإنفاق والإيراد الفعلي مع نسب التنفيذ عن النصف الأول والمقدر عن النصف الثاني من عام ٢٠١٧، وبيان مبررات زيادة اعتمادات الاستخدامات في حال وجودها وجدول آخر يتضمن الاحتياجات اللازمة لتنفيذ الخطة الإنتاجية لعام ٢٠١٨ من القطع الأجنبي لتمويل المستوردات مع حساب الاهتلاكات للأصول طويلة الأجل، ويتضمن أنواع الأصول طويلة الأجل الإفرادية- معدل الاستهلاكات- قسط استهلاك عام ٢٠١٨.

وكان التركيز على أن يكون هناك تفصيلات كل من الحسابين (وقود وزيوت وقوى محركات للتشغيل ومحروقات) إضافة إلى الحسابات الأخرى الواردة في الأنظمة المحاسبية لكل من البنزين والمازوت على أن يرفق بيان بعدد الآليات لدى الجهات العامة موقع من آمر الصرف ورئيس المرآب ومعتمد من دائرة النقل المختصة مع ضرورة مراعاة فصل الاعتمادات حسب طبيعة الاستخدام (إنتاجي- إداري).

وبيّن الكتاب أن الوزارات والجهات التابعة لها لا بد أن تقوم بإعداد مشاريع الخطط التي يراعى فيها الترابط الفني والاقتصادي وكذلك بيان المستويات التخطيطية المختلفة والعمل على أن تمكن هذه النماذج من تطوير النشاط المخطط له في مختلف المستويات بجوانبه المالية والمادية والبشرية إضافة إلى الربط بين الموازنة العامة للدولة والموازنة التقديرية عن طريق التوافق بين مفاهيم الحسابات القومية الاقتصادية والأنظمة المحاسبة.

إضافة إلى التركيز في الخطة على عدد محدود من التغيرات الأساسية يمكن من خلالها تعديل مسارات التنفيذ والمرونة لتحقيق الأهداف الأساسية للخطة الاستثمارية مع تحقيق الترابط بين القطاعات الاقتصادية من خلال المتغيرات والمؤشرات بحيث تتيح إعداد خطط نوعية لها أهدافها وسياستها في إطار الأهداف والسياسات المالية.

وركزت الموازنة على أنه لا يجوز الموافقة على زيادة في عدد المشتغلين ما لم يكن يواكبها زيادة أكبر في متوسط الإنتاجية للعامل وفيما يخص أهم المؤشرات المشتركة بين القطاعات التي يجب أن تعتمد عليها الموازنة في خططها تبين أنها تتمثل في الإنتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق ومستلزمات الإنتاج الخدمية والسلعية وأن تعاود الإنتاج بأسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف بحيث تبدأ بالمساهمة بخلق القيم المضافة وتأمين موارد مالية تسهم في تعديل خلل الميزان التجاري وترتيب المشاريع التي حققت نسب تنفيذ عالية على أن يؤخذ بعين الاعتبار استخدام المواد الأولية المنتجة محلياً إضافة إلى تلبية المنتجات للسلة الاستهلاكية الغذائية والصحية منها إضافة إلى تأمين الموارد المتاحة من القطع الأجنبي أثناء تحديد الأولويات وإعطاء الأولوية للمستوردات من الاحتياجات الأساسية والمواد الأولية والمشاريع الحيوية ويتم تنفيذ الخطة وفقا للمعايير القطاع الإنتاجي حيث يتم العمل على ترميم مصادر الإنتاج.

البدء بتنفيذ ٢٢ مشروعاً للخطة الإسعافية في الشيخ نجار الصناعية

مدير المدينة الصناعية لـ«الوطن»: ٤٨ معملاً يدخل الإنتاج منذ بداية العام و١٢ ألف طن إنتاج المدينة شهرياً

| علي محمود سليمان

بيّن مدير المدينة الصناعية في الشيخ نجار بمحافظة حلب حازم عجان أن جميع المشاريع المدرجة ضمن الخطة الإسعافية للمدينة الصناعية قد وضعت في التنفيذ وعددها ٢٢ مشروعاً وتتضمن مشاريع خدمية لتأهيل محطة ضخ المياه وتأهيل محطات تحويل الطاقة الكهربائية وتأهيل المباني الإدارية وتم التصديق على عقودهم بتكلفة وصلت إلى ١,٩٣٦ مليار ليرة سورية بتمويل من لجنة إعادة الإعمار التي يترأسها وزير الإدارة المحلية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عجان البدء بتنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية وهي ١١ مشروعاً سوف يتم تنفيذها من إدارة المدينة الصناعية وهي بتكلفة ٢٥٠ مليون ليرة سورية، وتشمل مشاريع خدمية لتأهيل الطرقات والبنى التحتية كخطوط الصرف الصحي وبناء قاعة اجتماعات وغيرها، وسيتم تنفيذها خلال العام الحالي ٢٠١٧. ولفت إلى الإعلان عن استدراج العروض لمناقصة مولدات الطاقة الكهربائية باستطاعات كبيرة من وزارة الكهرباء، وذلك لتغذية المدينة الصناعية، حيث جرى سابقاً الانتهاء من دفتر الشروط لإدخال مجموعات كهربائية باستطاعات أكبر لتغذية كامل مدينة حلب إضافة لتغذية المدينة الصناعية.

وأشار مدير مدينة الشيخ نجار الصناعية أنه وبحسب الإحصائيات الأخيرة فقد دخل ٤٨ منشأة صناعية ضمن الإنتاج منذ بداية العام ٢٠١٧ ليصل عدد المنشآت الصناعية العاملة والمنتجة إلى ٣٦٦ منشأة، مضيفاً إن إجمالي الإنتاج في المدينة الصناعية ما بين مواد أولية ومستلزمات إنتاج ومواد مصنعة تصنيعاً نهائياً يصل إلى نحو ١٢ ألف طن شهرياً، وبذلك يكون حجم الاستثمار في مدينة الشيخ نجار الصناعية قد وصل إلى ١٩٦ مليار ليرة سورية منذ تأسيسها حتى الآن.

وفي سياق آخر كشف عجان عن دراسات للعمل على تحسين الهجرة الإيجابية للمنشآت الصناعية الموجودة في مناطق سكنية وغيرها للانتقال لداخل المدينة الصناعية، وتشمل هذه الدراسات تحسين الخدمات والتسهيلات التي تقدم للصناعيين، من خلال تحسين نظام شبكة المياه، وتعديل وتطوير نظام الشبكة الكهربائية وخاصة تعرفة الشرائح، من خلال إحداث تعرفة خاصة بالمدن الصناعية، بحيث تكون هذه التعرفة منخفضة عن التعرفة المحددة للمناطق الصناعية الأخيرة بما يشكل عامل جذب للمنشآت الصناعية للانتقال إلى المدينة الصناعية، حيث يتم دراسة تعديل تعرفة الشرائح بالتعاون مع وزارتي الكهرباء والإدارة المحلية.

كما أعلن مؤخراً عن مشروع لإقامة السكن الوظيفي وهو مشروع سكني للموظفين ضمن إدارة المدينة الصناعية وسيتم تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون ليرة سورية لإنجاز المرحلة الأولى منه خلال العام ٢٠١٧، وهو على التوازي مع المشروع المطروح لإقامة السكن العمالي للعمال في المنشآت الصناعية، حيث تم تخصيص أول بقعة سكن عمالي من المؤسسة العامة للإسكان، وتجهيز الدراسات من الشركة العامة للدراسات وهي بقعة مستملكة لمصلحة المؤسسة العامة للإسكان وهي بالمتابعة ما بين إدارة المدينة الصناعية في الشيخ نجار والمؤسسة العام للإسكان وهيئة التطوير العقاري، وهي بمساحة ٢٥٨ هكتاراً سيتم طرحها قريباً في سوق الاستثمار العقاري، بحيث يمكن تخصيص مقاسم سكنية للصناعيين بآلية الاستثمار نفسها التي تخضع لأنظمة الاستثمار في المدينة الصناعية، ويمكن للصناعيين إقامة أبنية سكنية لعمالهم عليها، أو أن تقوم المؤسسة العامة للإسكان بإشادة الأبنية السكنية وتخصيها لاحقاً، أو يمكن إيجاد صيغ للإيجار.

٢,٦ مليار لتنفيذ مشروعات استثمارية في حسياء الصناعية خلال ٢٠١٧

منصور لـ«الوطن»: واقع الكهرباء ممتاز والإنتاج الشهري يصل إلى ٢٥ ألف طن

| الوطن

بيّن مدير المدينة الصناعية في حسياء في محافظة حمص بسام منصور أن عدد المنشآت الصناعية العاملة والمنتجة في المدينة قد وصل إلى ٢١٥ منشأة صناعية منذ بداية العام الحالي ٢٠١٧، وذلك مع دخول ٩ منشآت صناعية جديدة ضمن المدينة، إضافة إلى وجود ٣٠ منشأة صناعية قيد التجريب.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح منصور أن واقع الطاقة في المدينة الصناعية يعتبر ممتازاً في المرحلة الأخيرة، وذلك مع التوجيهات بعدم انقطاع التيار الكهربائي خلال أيام الأسبوع، فهي لا تنقطع على مدار ٢٤ ساعة، وإنما انحصرت فترات التقنين بأيام العطل الرسمية، بحيث يتم قطع التيار الكهربائي خلالها لتعويض الفرق، لكون المنشآت الصناعية لا تتحمل قطع التيار وفق برنامج التقنين لساعات وإعادته فهذا سيتسبب بخسائر وأضرار وأعطال للآلات والأجهزة ضمن المعامل.

ولفت منصور إلى استمرار إدارة المدينة بتقديم التسهيلات للمستثمرين لتشجيعهم على إقامة معاملهم ضمن المدينة أو نقلها إلى المدينة، وأنه ورغم التضخم وارتفاع التكاليف ما زالت المدينة تبيع الأراضي والمقاسم الصناعية بسعر التكلفة بإضافة ٢٥ بالمئة من ثمن البنى التحتية إضافة إلى التقسيط لمدة ٧ سنوات، مع العلم أن المصارف لا تمنح قروضاً لهذه الأراضي فهذا يعتبر قرضاً من دون أي عمولة أو بشكل شبه مجاني، مع وجود تواصل يومي من الصناعيين الذي غادروا ونقلوا معاملهم سواء إلى خارج البلد أم إلى مناطق أخرى ضمن البلد وذلك نتيجة الوضع الأمني الجيد الذي تتمتع بها المدينة الصناعية في حسياء ولتوافر البنى التحتية والخدمات.

وأشار منصور إلى أن الإنتاج في حسياء الصناعية يتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ ألف طن شهرياً بين مواد أولية ومستلزمات إنتاج ومواد منتجة مصنعة تصنيعاً نهائياً ما بين إنتاج المعامل كافة في القطاعات الهندسية والكيميائية والغذائية وباقي المعامل.

موضحاً أن حجم الاستثمار في مدينة حسياء الصناعية وصل إلى ١٩٠ مليار ليرة سورية منذ بداية تأسيسها وحتى تاريخه، وهذا الرقم معتمد على أساس سعر الصرف لعام ٢٠١٠، مضيفاً: إن الميزانية المخصصة لمدينة حسياء الصناعية للعام ٢٠١٧ تجاوزت ٣,٦ مليارات ليرة سورية، منها موازنة استثمارية ٢,٦ مليار ليرة سورية لتنفيذ مشروعات خدمية يصل عددها إلى ١٠ مشروعات خدمية لتطوير البنية التحتية في المدينة وتخديم المنشآت الصناعية فيها إضافة إلى التوسع في المدينة.

جموح أجور النقل لا يلقى من يلجمه في درعا

الجبر: أكثر من ٣٥ مخالفة شهرياً للسائقين

| درعا - الوطن

هل يتخيل المرء أن يصل الفحش والاستغلال في أجور النقل على بعض الخطوط الداخلية ضمن المحافظة إلى ستة أضعاف التسعيرة المحددة من الجهات المعنية وبمسوغات بعضها معقول وأغلبها باطل، ولم يقف الأمر عند الخطوط الداخلية بل تعداه إلى الخطوط الخارجية باتجاه العاصمة دمشق إذ يصل الأجر إلى ضعف أو ضعفي التسعيرة النظامية، والتكاسي الخاصة التي أصبحت سيدة الخط بين مدينتي درعا – دمشق في ظل انحسار السرافيس إلى عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة وانسحاب البولمانات بالكامل عن الخط بعد أن كانت تحشم وتحفظ كرامة المواطن في تنقله، واستغرب بعض المتابعين حدوث مخالفات تقاضي زيادة في الأجر بهذا الشكل المنفلت على الطرقات ضمن المناطق الآمنة وعلى الأوتستراد الدولي دمشق – درعا على الرغم من وجود العشرات من النقاط التابعة للجهات المختصة بعضها للمرور، والتي لا يسهم أي منها في الحد من استغلال الركاب الذين في معظمهم من طلاب الجامعات والموظفين.

وأشار كثيرون من الريف الغربي والشرقي إلى أنهم أصبحوا أسيري التكاسي في الأوقات المتأخرة عند الصباح والظهيرة لكون السرافيس لا تعمل أكثر من سفرة واحدة وبأسعار كاوية.

عدد من السائقين اشتكوا تكاليف الصيانة والإصلاح الباهظة لآلياتهم والمعاناة والتأخير على الطرقات والاضطرار أحياناً للسير في طرق طويلة غير المحددة نتيجة الظروف الراهنة يجعل من التسعيرة النظامية غير مجدية وخاصة إذا ما أضيف إلى ذلك شراء المازوت من السوق السوداء في المناطق الساخنة بسعر مرتفع.

بدوره أكد عضو المكتب التنفيذي المختص في محافظة درعا سعدو الجير أنه لا مسوغ لأي سائق بتقاضي زيادة في الأجر لأن التسعيرة للخطوط محددة وفق المسافات الفعلية وتراعي تكاليف الإصلاح ولكل آلية مخصصات من المازوت حسب المسافة التي تقطعها، ولفت إلى الجهود المشتركة التي تتم بين مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك وفرع المرور بإشراف المحافظة، وتسيير دوريات على معظم الخطوط ضمن المناطق الآمنة وتضبط المخالفين ويتم شهريا تنظيم ما بين ٣٥ إلى ٥٠ ضبطا من مديرية التجارة الداخلية وحدها عدا ما ينظمه فرع المرور، وأهاب بالركاب الإبلاغ عن أي مخالفة في الأجر تحدث معهم للإسهام في ردع المستغلين آملا حل مشكلة نقل الموظفين بتأمين وسائط نقل جماعية على حساب دوائرهم.

منافذ بيع السورية للتجارة طرحت منتجات غذائية شارفت صلاحيتها على الانتهاء بأسعار منافسة!

| الحسكة - دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة جايز الحمود الموسى خلال ترؤسه اجتماعاً لعدد من مديري المؤسسات الرسمية والدوائر الخدمية بالمحافظة، أنه لن يتم التساهل أو التهاون مع المخطئين والمسيئين مع الصالح العام أيّاً كان موقعهم، وسيكون مبدأ المساءلة والمحاسبة في انتظار مواطن الخلل والتقصير في كل مفصل من مفاصل الدولة.

ودعا المحافظ إلى ضرورة الالتزام بالدوام الرسمي وفق المواعيد المحددة، مؤكداً: إيلاء ذوي الشهداء والمواطنين بشكل عام الاهتمام والتقدير الذي ينم عن المسؤولية الوطنية التكاملية.

وشدد الموسى على مكافحة الهدر والإسراف والتبذير، والضرب بيد من حديد على بواعث الفساد وضبط النفقات بالحدود الدنيا وذلك لأجل الحفاظ على المال العام، كما أكد على ضبط الحالة الإدارية في مؤسسات الدولة من منظور القوانين والأنظمة النافذة، لاسيما المتعلقة بتنفيذ عقود الصيانة والترميم وإعادة تأهيل المرافق الحيوية بالتعاون مع القطاع الخاص.

وأشار المحافظ إلى ضرورة إيلاء المسألة التربوية في المراكز الامتحانية الاهتمام والعناية والرعاية، والالتزام التام بالسلوكيات التربوية من قبل الكوادر التربوية والكوادر المختصة الأخرى تجاه الطالب وفق الأنظمة والقوانين المرعية النافذة، والابتعاد عن الإساءة والتصرّفات اللاتربوية مع الطلاب في القاعات الامتحانية من قبلهم!

وأشار مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة يوسف حيّاوي إلى أن صالات منافذ البيع التابعة للمؤسسة طرحت عدداً من المنتجات الغذائية التي شارف موعد صلاحيتها للاستهلاك على الانتهاء، لبيعها للمواطن بأسعار منافسة للسوق.

وبيّن مدير فرع مؤسسة الأعلاف ياسر السيد علي أن مركز الشراء قد اشترى كمية ٨٢٢ من محصول الشعير إلى الآن عبر مركز الثروة الحيوانية بمدينة القامشلي، وأضاف بأنه سيتم صرف فواتير التسويق اعتباراً من يوم غد الأربعاء.

وقال مدير الشركة العامة لكهرباء الحسكة عبد العزيز الحسين إنه وصل إلى الشركة ٩ محولات توليد كهربائية مقدّمة من منظمة برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي الـUNDP متنوّعة الاستطاعة لحيي غويران والنشوة بمدينة الحسكة، و٣٨ مركز تحويل متنوّع الاستطاعة وهو مقدّم أيضاً من المنظمة الدولية لقرى ريف القامشلي مع ٦ براميل زيوت هيدروليكية و١٨ طناً أمراس كهربائية لزوم الصيانة.

الإعلان مرتين على الأقل لتأمين الاحتياجات قبل طلب التخصيص بالقطع الأجنبي

| الوطن

طلب رئيس مجلس الوزراء من جهات القطاع العام النفطي وغير النفطي الإعلان الداخلي لمرتين على الأقل لتأمين الاحتياجات وتسديد قيمتها بالليرات السورية وفق أحكام قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣٦ لعام ٢٠١٥ وذلك قبل رفع طلبات التخصيص إلى لجنة أولويات تخصيص القطع الأجنبي مع إرفاق ثبوتيات الإعلان الداخلي مع طلب التخصيص.

والحصول على الموافقة اللازمة من اللجنة المشكلة بالمرسوم التشريعي رقم ٤٠ لعام ٢٠١٤ للحالات التي تتطلب التسديد للمتعهد أو الوسيط المحلي مثل وكيل الشركة الموردة بالقطع الأجنبي داخل سورية والحصول على الموافقة اللازمة على التخصيص قبل تنفيذ عمليات الاستيراد للمواد عن طريق الوسطاء المحليين

وجاء طلب رئيس الوزراء نظرا للظروف الراهنة وبغية تحقيق الإدارة الرشيدة للقطع الأجنبي وتوجيه استخدامه نحو الاحتياجات الأساسية والأولويات وتعزيز التعامل بالليرة السورية من جهة وتخفيف الضغط على سعر الصرف من جهة أخرى واستناداً إلى توصية لجنة أولويات تخصيص القطع بهذا الخصوص.